ح١٣

الإيضاحات المتعلقة بالمعنى الجملي لآية البسملة

١٢ ـ في انطواء جملة البسملة على عنصر محذوف

الإيضاح الثالث عشر: ـ أدبي ـ حول أنّ جملة البسملة تنطوي على عنصر معنوي محذوف.

وهذا الإيضاح هو الإيضاح الأوّل في سلسلة الإيضاحات الأدبية للمعنى التركيبي للبسملة.

وبيانه: أنّ هناك فعلاً محذوفاً في جملة البسملة، فالأصل مثلاً: (أَقرأ بسم الله) أو (اِقرأ بسم الله) أو أيّ فعل آخر مناسب.

والوجه في ذلك أمران:

الأوّل: أنّ معنى الجملة بالمقدار المذكور معنى ناقص لأنّه مؤلف من جار ومجرور فحسب (باسم) فهو على حد (بزيد) أو (في الدار) ونحو ذلك، والكلمات التي ذكرت لاحقاً لا توجب تمام الجملة، فـ(الله) مضاف إليه، وأما الرحمن والرحيم فهما وصفان للمضاف إليه، والجملة الناقصة لن تتم بالإضافة أو التوصيف كما لو قلت: (بزيد العالم) أو (في دار زيد).

إذاً لا بد من وجود معنى إضافي منظور يجعل معنى الجملة تاماً مثل: (اقرأ باسم الله).

الثاني: ما هو المعروف بين النحاة من أنّ الباء من المعاني التعلقية التي تقتضي تعلّقاً بما قبلها وإضافةً إلى ما بعدها كأخواتها من حروف الجر وبعض الأسماء اللازمةِ الإضافةِ إلى ما بعدها واللازمة التعلق بما قبلها مثل (إذ) و(حيث).

ويلاحظ على هذا الوجه: أنّ الذي رجحناه في الأبحاث اللغوية أنّ حرف الجر لا يتضمن تعلقاً بما قبله، بل هذا التعلّق طبيعي مثل تعلق الظرف بالمظروف مثل: (جاء زيد اليوم) وهو يستفاد من سياق الكلام.

ومما ينبه على ذلك أنّنا نجد أنه لا حاجة إلى التقدير في مثل: (زيد في الدار) و(زيد على الجبل) و(زيد هو الذي في الدار)، فالحال في ذلك كالحال في (زيد داخل الدار) و(زيد هو الذي داخل الدار) و(زيد فوق الجبل).

نعم قدّر النحاة في مثل ذلك فعلاً عاماً بافتراض أنّ الأصل (زيد كائن في الدار)، ولكن هذا التقدير تكلف بحسب الوجدان اللغوي، فإنّ الكلام وافٍ بمعناه دون الحاجة إلى أي ضميمة ذهنية.

وعليه فالحاجة إلى تقدير الفعل في مثل البسملة إنما هو حاجة معنوية خاصة بالنظر إلى نقصان المعنى المذكور، وليس من جهة حاجة الحرف إلى المتعلق، ولكن خصوصية بعض الحروف كالباء قد يوهم ذلك لعدم ارتسام معناها دون تمام الكلام، فلاحظ.

هذا ولا ضير على ما رجحناه في شأن حروف الجر أن نعتبر حروف الجر في الحقيقة كلمات مضافة إلى ما بعدها ويندرج ذلك في الإضافة المعروفة، ويكون جر ما بعدها كجر المضاف إليه في موارد الإضافة، ويكون الجر بالحرف والجر

بالإضافة ظاهرة واحدة عند التعمّق اللغوي، وإن كان ذلك مخالفاً للرأي النحوي السائد.

والوجه في ذلك: أنّه ليس هناك فارق جوهري بين الحروف وبين الأسماء المشابهة كما بيّناه في محله[1]، فعندما مثلاً يقول النحاة في (على السطح): على حرف جر، والسطح اسم مجرور، وفي (فوق السطح) يقولون: فوق مضاف، والسطح مضاف إليه، نجد عند الدقة أنّ كلاهما من قبيل المضاف والمضاف إليه من دون فرق معنوي فارق بينهما.

فواقع الحال أنّ حروف الجر هي شبه أسماءٍ ـ بعضها مختزلة للغاية مثل الباء ـ تضاف إلى ما بعدها، وربما لا يظهر معناها إلّا في السياق باعتبار شدة اختصارها وإيجازها، ولكن جوهرها بمثابة ألفاظ مضافة، فحروف الجر بمثابة ألفاظ مضافة، أو قل هي ألفاظ مضافة فعلاً.

هذا، ويبدو بالإمعان في اللغة العربية والاعتبارات الذوقية الملائمة التي يبتني عليها أمر الإعراب أنّ كسر المضاف إليه في حال الإضافة كان من جهة الشعور بأنّ المضاف بإضافته صار كالمحمول على المضاف إليه، فثقل المضاف إليه بذلك،

---

(١) لاحظ مباني الأصول: ج١ (بحث المعنى الحرفي).

واتجه إلى الأدنى فكانت حركته هي الكسر، وأما الضم والفتح فهما ذوا تعليل مختلف من المنظور اللغوي[١].

فهذا هو حقيقة التحليل النحوي الصحيح الملائم مع أصول اللغة في شأن حروف الجر، وعليه يكون الجر بـ(على) والجر بـ(فوق) على مثال واحد[١]، وهذه إشارة عابرة إلى بحث نحوي ولغوي عميق.

---

(١) الذي نرجحه أنّ الرفع هي الحالة الاعتيادية للكلمة للشعور بأنّها الحالة الوسطى بين حالتين تحتاجان إلى عناية إحداهما الفتح الذي يقتضي رفع الشفة إلى الأعلى والأخرى الكسر الذي يقتضي خفضها إلى الأدنى، وربما يحتمل أن يكون الضم علامة الكلمة التي تكون عمدةً في الكلام كما ذكره بعض النحاة.

وأما النصب فيقرب أن يكون في الأصل للإشارة إلى نحو ارتباط بين الكلمة وما قبلها فأشير إلى الصلة بالفتح، ولذلك فإنّه يؤدي دور الحرف الرابط أو ما في قوته، فالمفعول به يفيد التعدية والمفعول فيه يفيد معنى الظرفية، والمفعول لأجله يفيد معنى لام التعليل، والحال يفيد علاقة الحالية، والتمييز يفيد معنى البيان ويشبه معنى (من) البيانية بعض الشيء. ويقرّب ما ذكرنا المقارنة بين اللغات حيث نشهد أنّ إفادة المعاني التي تفيدها هيئة النصب في العربية حتى المفعول به إنّما يكون باستخدام حرف، ففي الفارسية تضاف (را) على المفعول فيقال (زد زيد عمرو را) أي (ضرب زيد عمراً) وكأنّه مرجع قول النحاة أنّ النصب هو إعراب للفضلة (أي غير العمدة)، فالكلمة ترتبط مع المرفوع ارتباطاً مباشراً كما في (زيد قائم) و(جاء زيد)، وترتبط مع المنصوب بهيئة النصب، نعم قد يتراءى أنّ الفعل يستوفي المفعول به مباشرةً لا بهيئة النصب، ولكن عند التدقيق والمقارنة بين المنصوبات بين اللغات يظهر أنّ الفتح في الأصل هيئة أشير بها إلى معنى يربط بين الجملة وبين المنصوب، فلاحظ.

هذا، ومرجع الحذف إلى وجود جزء ذهني للمعنى لم يُبيَّن في اللفظ استغناءً عنه من جهة معهوديته بشكل أغنى عن ذكره[٢]، فالجملة الذهنية كثيراً ما تكون أكمل من الجملة الكلامية، وإنّما يفهم الإنسان الجملة الكلامية باستحضار الجملة الذهنية التي اقترنت بهذه الجملة الكلامية في المرات السابقة في ذهنه، وبذلك تشير الجملة الكلامية إلى عناصر ذهنية على نحو إشارة الرمز إلى المرموز من جهة العهد الذهني أو المناسبة الدالة، وهذا إشارة إلى حقيقة الحذف اللغوي في الكلام.

هذا، والحذف في البسملة في الأصل يمكن أن يُعلّل بسببين:

١-حذف الفعل من جهة معلومية المعنى وملاءمة موقع الجملة للحذف، حيث يقع ما بعده أول الكلام، مثل قول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (الصلاة جامعة)[٣]، أي: (احضروا الصلاة جامعة)، أو: (تنعقد الصلاة جامعة)، فحذف الفعل إنّما هو من جهة وضوح جملة (الصلاة جامعة) في الدلالة على انعقاد الصلاة جامعة والدعوة إلى الحضور لها فذكر: (الصلاة) موجهاً إلى الناس يعني احضروا للصلاة.

---

(١) نعم ربما اقتضى الجانب التعليمي عرض حروف الجر بعنوانها كحالة مختلفة عن باب الإضافة لصعوبة الفرز بين بعض هذه الحروف وبين سائر الحروف التي لا تجر ما بعدها، إذ قد تتراءى أنّها أيضاً لا تخلو عن إضافة إلى ما بعدها.

(٢) وهذا، نظير الاستغناء عن ذكر القيد من جهة فهمه لأجل الانصراف.

(٣) وسائل الشيعة (الإسلامية): ١٤٨/١٦.

٢-كثرة الاستعمال للجملة، فإنّها توجب معهودية المعنى المنظور بالتركيب فيُحذف بعض ألفاظه، وتلك ظاهرة واسعة في اللغة، حيث ذكر استساغة الحذف من بعض الجمل دون نظائرها من جهة كثرة استخدامها مما أدى إلى كونها كالمذكور، فيحذف تخفيفاً.

وقد يكون عامل معلومية المعنى المحذوف في البسملة هو الأساس في حدوث هذا الحذف ويكون عامل كثرة الاستعمال عاملاً مؤكداً.

وربما تنتج كثرة الاستعمال أن لا يحسن التصريح بالمحذوف؛ لكونه ضرباً من الإطناب أو حالةً نشازاً، إلّا في مقام خاص مثل: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾[1]، فهنا صرح بـ(اقرأ) لخصوصية، وإلّا فإنّه لا يحسن التصريح بالفعل في البسملة عادةً، فلا يحسن أن يقول المرء إذا أراد أن يكتب شيئاً: (أبدأ أو أكتب بسم الله الرحمن الرحيم)، فالتصريح بفعل (أبدأ) أو (أكتب) يُعدّ نوعاً من الإطناب، بل نوعاً من النشاز، لأنّ النسق الجاري أن نقول: (بسم الله الرحمن الرحيم).

إذاً وجود كلمة محذوفة في جملة البسملة هو على الإجمال ظاهر.

نعم، ربما يحتمل بدواً الاستغناء عن التقدير بفرض تعلق البسملة في كل سورة بالمعنى الذي بعدها، فالبسملة في سورة الحمد تتعلق بالحمد، أي (بسم الله أحمد الله).

---

(١) سورة العلق: آية ١.

ولكن هذا المعنى غير مفهوم، كما أنّه غير قابل للتعميم على كثير من السور مثل سورة العلق والمعارج والمعوذتين.

وربما قيل[١] إنّ البسملة في كل سورة متعلقة بالغرض من السورة، ولذلك تختلف باختلاف السور، فالبسملة في سورة الحمد تتعلق بالغرض منها وهي إظهار العبودية لله سبحانه.

---

(١) ذكر ذلك في الميزان، وذكر لذلك مقدمة، وملخصه بإيجاز أنّ هناك غرضين:

أحدهما: غرض كلي منظور بالقرآن بجملته وهو الهداية كما قال تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ**﴾ (سورة المائدة: آية ١٥ـ١٦).

والآخر: غرض خاص بكل سورة لأنّه سبحانه كرر في القرآن الكريم ذكر كون القرآن سوراً، وعليه فهناك وحدة خاصة بين أجزاء كل سورة، ووحدة أجزاء السورة إنّما تكون بغرض واحد مقصود بالسورة هو المتحصل منها، فالغرض الذي يدل عليه سرد الكلام في سورة الحمد هو حمد الله تعالى وإظهار العبودية له سبحانه بالإفصاح عن العبادة والاستعانة وسؤال الهداية، فهو كلام يتكلم به الله سبحانه نيابةً عن العبد ليكون العبد متأدباً في مقام إظهار العبودية بما أدّبه الله تعالى به.

وبناءً على هذه المقدمة تكون البسملة في كل سورة راجعة إلى الغرض من تلك السورة، فالابتداء باسم الله سبحانه الرحمن الرحيم في سورة الحمد يعني أنّ باسمك أظهر لك العبودية، فمتعلق الباء في بسملة الحمد الابتداء ويراد به تتميم الإخلاص في مقام العبودية بالتخاطب. انتهى.

وهذا المعنى فيما أراه استنباط متكلف، وذلك أنّه لم يثبت وجود غرض وجداني لكل سورة، فإنّ السورة كالخطبة مركب اعتباري، يذكر فيه المتكلم ما شاء من المعاني المتعددة التي يريد ذكرها معاً في سياق واحد، وربما اشتمل على أغراض متعددة رأى أن يذكرها معاً، وقد عُلِم أنّ العديد من السور القرآنية كالبقرة نزلت كفقرات منفصلة، ولها مضامين مختلفة وغايات متفاوتة، ولكنّها جعلت سورة

واحدة من جهة تعاقب النزول أو مناسبة أخرى، وليس هناك غرض يلوح للقارئ حتى ينوي بالبسملة ابتداء إنجاز ذلك الغرض بالبسملة، وفي كون كلمة (السورة) في القرآن بمعناها في المصحف نظر وبحث موكول إلى محله، بل قد يكون بمعنى ينطبق على كل فقرة مستقلة.

فالصحيح أنّ البسملة هي ابتداء للقول والقراءة باسم الله تعالى بغض النظر عن خصوصية الغرض من القول، نعم، القول طبعاً يتضمن معنىً واحداً أو معانٍ متعددة من قبيل الثناء والدعاء، فيكون مآل ذلك إلى ابتداء ذاك المعنى أو المعاني كالثناء والدعاء باسم الله تعالى، لكن هذا لا يقتضي وجود غرض جامع لمضامين السور فضلاً عن أن يستحضره القارئ منذ أوّل الكلام، ثم مضمون الكلام المباشر أمر ومآله أمر آخر، فمضمون البسملة ابتداء القول وإن كان مآله إلى ابتداء الثناء والدعاء باسمه تعالى.

هذا، وقد يُطرح اختلاف البسملة باختلاف السور على أساس تحليلي معرفي آخر، وهو أنّ للقرآن الكريم مرتبتين: مرتبة عليا، وهي مرتبة الحقائق التي تعبّر عنه، ومرتبة دنيا، وهي مرتبة القول النازل على الرسول (صلى الله عليه وآله) وهو القرآن المعروف، وهذه المرتبة تنزل لمرتبة الحقائق إلى مرتبة البيان القولي، ثمّ كل سورة إنّما تعبّر عن حقيقة عالية تكون السورة الكلامية تنزلاً لها من مقام الحقائق العينية الغيبية العليا إلى مقام البيان المفهوم للإنسان، وعليه فإنّ حقيقة البسملة في كل سورة هي جزء من حقيقة تلك السورة التي تختلف عن حقيقة سائر السور، فتختلف البسملة بذلك.

وهذا الطرح أيضاً يبتني على أساس تحليلي غير ثابت، فإنّ التعبير بالنزول في القرآن الكريم ليس ناظراً إلى نزوله من مقام الحقائق إلى مقام المفاهيم، بل ناظر إلى إنزال هذا القول نفسه من قبل الله سبحانه إلى نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله).

وليس هناك عند التأمل أي مثبت ـ بل ولا أي تصوير مناسب ـ لحقائق عينية في الملأ الأعلى نزلت فكانت بصورة القرآن، وإنّما القرآن تعبير عن الحقائق المعهودة من وجوده سبحانه وصفاته وسائر ما جاء توصيفه فيه، وعن الحكم التي بنيت عليها سنن الحياة لأجل إرشاد الإنسان.

وهذا القول غير وارد.

وهذا ظاهر بالإمعان في القرآن الكريم، وقد مهد أمثال هذه الافتراضات لأوهام أخرى، ولا يسع المقام التعرض لذلك، وربما تعرضنا له لاحقاً في موضع مناسب.